

Education policy
Prepared by

Dr. Eman almasri





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

كلية العلوم الإنسانية/ ماجستير القيادة التربوية سياسات التعليم

إعداد الدكتورة: إيمان المصري

نتائج المحاضرة السابقة

- مفهوم النظرية وتاريخ نشأتها
- أنواع النظريات بشكل عام
- نظريات التعلم
- نظريات السياسات التعليمية
- أبعاد السياسات التعليمية

محتوى المادة الدراسية والجدول الزمني

المحاضرة	الموضوع	التاريخ	ملاحظات
1.	مفهوم السياسات التعليمية		√
2	خصائص السياسات التعليمية وأنواعها		√
3	التطورات التاريخية والحديثة والمنهجية للسياسات التعليمية		√
4	نظريات السياسات التعليمية		
5	المداخل الاقتصادية لصنع السياسات التعليمية		
6	مؤسسات صنع السياسات التعليمية		
7	صنع السياسات التعليمية والتخطيط التربوي		
8	تحليل السياسات التعليمية ودور البحث التربوي		
9	خصخصة التعليم		
10	نماذج من السياسات التعليمية في الوطن العربي والعالم		
	الامتحان النهائي		

زاد الاهتمام بدراسة قضايا التعليم في القرن الحادي والعشرين وبخاصة دراسة الوظيفة الاقتصادية للتعليم بجانب العناية بالوظائف المعرفية والاجتماعية والثقافية للتعليم. وبذلك أصبح المدخل الاقتصادي ومنه اقتصاديات التعليم Economics of Education يمثل أحد الموضوعات الرئيسة التي تؤثر في تطور سياسات التعليم. فقد برز هذا المفهوم في علوم التعليم وأصبح هذا الاهتمام يمثل موضوع دراسة قائم بحد ذاته، بل وأصبح تخصص يجمع بين علم التربية والتعليم وعلم الاقتصاد.

وسبب اهتمام المختصين بدراسة آثاره الاقتصادية ترجع إلى عوامل متعددة كان من أهمها :

- دور التعليم المتزايد في دفع عملية التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث أثبتت الأبحاث المتعددة أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا للموارد البشرية بجانب كونه يمثل خدمة تقدم للمجتمع.

فما هي المداخل الاقتصادية لصنع السياسات التعليمية ؟

نتائج المحاضرة الخامسة

المدخل الاقتصادي للتعليم

مفهوم اقتصاديات التعليم

نشوء وتطور اقتصاديات التعليم

مجالات البحث في اقتصاديات التعليم

العائد والاستهلاك والتكلفة في التعليم

تمويل التعليم

المدخل الاقتصادي للتعليم

هناك إجماع في العصر الحالي على الاعتراف بما للتعليم والتدريب من مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين نوعية البشر و زيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتسريع النمو والتعليم يفتح الباب أمام المساواة الاجتماعية والفرصة الاقتصادية حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، ولقد أصبحت النظرة إلى تلك الموارد في العقود القليلة الماضية أنها استثمار له عائد مرتفع طويل الأجل، حيث يمتد ذلك العائد خلال الحياة الإنتاجية للفرد، ولقد اعتبرت تلك الموارد وتنميتها من أهم عوامل نجاح أي عملية تنمية اقتصادية، وكشرط ضروري النجاح العوامل الأخرى مثل رأس المال والموارد الطبيعية فشرط كفاءة هذه العوامل وجود أو توافر القوى البشرية الملائمة والمناسبة والمؤهلة لاستخدام هذه العوامل بصورة فعالة وتتعدد العوامل المؤثرة في تلك الموارد البشرية، حيث يعتبر التعليم من أهم هذه العوامل.

المدخل الاقتصادي للتعليم

ويؤثر التعليم في تطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها وإنتاجيتها وبذلك يسهم في عملية التنمية بصورة فعالة، ولقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى في بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أولى للتنمية الاقتصادية وقد استطاعت من خلال المستوى التعليمي المرتفع لأفراد القوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما أدى بها إلى الدخول في مصاف الدول الكبرى. ومن أهم الأمثلة على ذلك بعض الدول الآسيوية والأوروبية والتي اتخذت من التعليم أساس لتحقيق تنميتها الاقتصادية. من خلال ما تخصصه له من موارد مالية ضخمة، مما يسهم في أداء عمله بكفاءة ونجاح وذلك في وجود سياسة تعليمية مناسبة. فيظهر من خلال دور التعليم في التأثير على الموارد البشرية، وجودة الإنتاج تتضح العلاقة القومية بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القومي.

القيمة الاقتصادية للتعليم

لا شك أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم و الاقتصاد والتنمية، حيث أن التعليم يسهم في العملية التنموية إسهاماً كبيراً، فالتعليم يمد خطط التنمية بالكفاءات البشرية المؤهلة بالمعارف و المهارات الشخصية والتكنولوجية والتخصصية، و كذلك فإن الاقتصاد يوفر للتعليم موارد مختلفة مادية أكانت أم مالية، و ينظر إلى التعليم على أنه مزيج من الإنفاق و الادخار، حيث أن المجتمع بمؤسساته المختلفة يخصص مبالغ مالية كبيرة لمجال التعليم على أمل الحصول منه على عوائد مستقبلية، و يطلق على هذه العملية مصطلحين هما تكلفة التعليم و عائدات التعليم، و هما أبعاد لمصطلح أكبر هو اقتصاديات التعليم.



مفهوم اقتصاديات التعليم

الاقتصاد لغة:

يتكون مصطلح (اقتصاديات التعليم) من جزأين فالجزء الأول هو الاقتصاد والآخر هو التعليم.

فالاقتصاد لغة هو: مصدر اقتصد، ويأتي بمعنى الادخار وعدم التبذير، والاقتصاد هو مظاهر الإنتاج

والتوزيع والتصدير في البلاد.

اقتصاديات التعليم اصطلاحاً

"العلم الذي يبحث في أفضل الطرق استخداماً للموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تأهيل الطلبة بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارة وقيماً وصحة واجتماعياً لإفادة المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً أو مستقبلاً .

وقد عرف العالم كوهن اقتصاديات التعليم " بأنه دراسة كيفية اختيار المجتمع وأفراده لاستخدام الموارد الإنتاجية لتدريب وتنمية شخصية المتعلمين من خلال المعرفة والمهارات وغيرها اعتماداً على التعليم خلال فترة زمنية محددة وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل".
أي أن اقتصاديات التعليم تهتم بالعمليات التي يتم بها إنتاج التعليم وتوزيعه بين الأفراد والمجموعات المتنافسة، وتحديد حجم الإنفاق على التعليم سواء من الأفراد أو المجتمع.

نشوء وتطور اقتصاديات التعليم

ترجع بدايات هذا العلم إلى كتابات آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي نشر سنة (1776م) حيث بين أهمية التعليم وأن التعليم هو المجال الذي يمكن أن يمنع الفساد بين العمال بل انه سيكون عنصر فعال في استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً .

واتفق معه في ذلك مالتوس صاحب نظرية السكان، وقد اعتبر التعليم عامل من عوامل تحديد النسل، كما اعتبر سميث التعليم من عناصر رأس المال الثابت مثل المباني والآلات والمعدات .

ويعد الاقتصادي الكبير الفرد مارشال من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم حيث أكد على " أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر "

وأكد كارل ماركس على علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أكد على أهمية التعليم والتدريب في زيادة وترقية مهارات العمل .

إلا أن البداية الحقيقية لحقل اقتصاديات التعليم كانت بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين على يد روبرت سولو 1957 وثيودور شولتز وجاري بيكر، ودينيسون وهاريسون وغيرهم .

وتعد الفترة من (1960-1970) المرحلة التي تبلور فيها هذا الحقل وتطورت فيها الدراسات والأبحاث التطبيقية، وهناك من يسميها فترة أو مرحلة الحماس، وقد برز أيضاً في هذا المجال: عبد الله عبدالدايم وحامد عمار في الوطن العربي، أما في العقود الثلاثة التالية فقد برز بعض من الاقتصاديين والتربويين مثل جورج ساكاروبولس وتيلاك وغيرهم في الدول المتقدمة ومحمد غنيمة في الوطن العربي .

النظام التعليمي لا يعمل لوحده منفصلاً عن مجالات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإنما يعمل في دائرة واحدة معها، يؤثر فيها ويتأثر بها يقدم لها خدماته ويفيد من خدماتها بمعنى أنها تعمل جميعاً في منظومة شاملة واحدة. وقد تغيرت النظرة إلى التعليم من كونه قطاع خدماتي إلى مفهوم أعم وأشمل من ذلك إذ تركز عليه عملية التنمية البشرية التي هي الهدف الأسمى والغاية المنشودة، وبدأت النظرة إلى الانفاق على التعليم تتغير تدريجياً وبدأ مفهوم رأس المال البشري في الشيوع بين علماء الاقتصاد المهتمين بالتربية، وأن للتعليم دور كبيراً في المساهمة بالتنمية الاقتصادية، من أجل ذلك جاءت اقتصاديات التعليم كمنتج اقتصادي وتبنى عليه الخطط التعليمية، وأن قيمة رأس المال البشري يفوق أضعاف رأس المال المادي التقليدي وأن للتعليم دوراً بارزاً في النمو الاقتصادي.



أهداف اقتصاديات التعليم

1. رفع مستوى الكفاية الاقتصادية للتعليم، و ذلك من خلال التوظيف الأمثل للإمكانيات وزيادة الموارد المخصصة للتعليم لضمان الجودة .
2. إيجاد مستثمرين فاعلين يدخلون كشركاء مع ما تتبناه الدولة من مشاريع و مصاريف في المجال التعليمي .
3. التخطيط الجيد لكل البرامج التعليمية و السياسات التربوية، والتي تسعى لتحقيق اقتصاد استثماري جيد .
4. تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة الفعالة في كافة المشاريع التربوية التي تتبناها الدولة في الاستثمار في مجال التعليم .
5. نشر ثقافة الاقتصاد التعليمي مفهوماً و عملاً في كافة أجهزة الوزارة و التوعية بأهمية البعد الاقتصادي في اتخاذ القرار التربوي .

5. يزيد التعليم من إنتاجية العمال وذلك من خلال اكتساب القوى العاملة المهارات والمعارف.
6. ويعمل أيضا على صقل مواهب الأفراد وزيادة كفاءتهم وقدرتهم على استيعاب التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المتطورة.
7. يساعد التعليم على تراكم رأس المال فهو يمكن ان يكون مكملا لرأس المال المادي، ويعني ذلك ان تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي يكون ذا فائدة كبيرة إلى ذلك الحد الذي يتوفر فيه رأس المال البشري بدرجة كافية ليكمل التحسينات في رأس المال المادي، فرأس المال المادي يجب ان يتوفر له العقلية البشرية بالعدد اللازم لاستخدامه في تطوير العملية الإنتاجية

8. يساعد التعليم على التقدم الفني، وذلك من خلال البحث العلمي وتطوير المناهج والمقررات التي تدرس وتطوير التعليم وتطوير أنظمتها باستمرار يؤدي إلى زيادة مقدرة الافراد على القيام بالبحوث العلمية والفنية وبذلك تزيد قيمة رأس المال البشري والتي تقوم بدورها بالاختراعات الفنية والابتكارات
9. ويساعد التعليم أيضا في تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والذي ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة مما يجعل استخدام الآلات والمعدات الحديثة أمرا ميسورا.
10. يؤدي التعليم إلى كبر أحجام المشاريع وذلك عن طريق مساهمته في زيادة التقدم الفني وزيادة رأس المال المادي. يمد التعليم متخذي القرارات الفنية والاقتصادية بالمعلومات ونظرة أكثر شمولاً بحيث يمكن تجنب وقوع أخطاء في المستقبل.

مجالات البحث في اقتصاديات التعليم





مجالات البحث في اقتصاديات التعليم

- 1- مقدار المبالغ التي ينبغي على الدولة أن تنفقها على التعليم ووسائل تدبير هذه المبالغ .
- 2- الانفاق على التعليم هل هو إنفاق استثماري أو استهلاكي ؟ و ما هو العائد من هذا الاستثمار؟.
- 3- تحديد التركيبة المثلى من وقت التلاميذ والمدرسين والمباني والأدوات اللازمة للعملية التعليمية .
- 4- تحديد الهيكل الأمثل للهرم التعليمي، وتحديد عدد التلاميذ عند كل مستوى من مستويات التعليم .
- 5- تحديد التوليفة المناسبة من التعليم الرسمي الذي يتم داخل المدارس و الكليات، و التعليم غير الرسمي الذي يتم خارجها .

6- مساهمة التعليم في تنمية العنصر البشري و حثه على المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

العائد من التعليم

العائد لغة: اسم فاعل من عاد والعائد دخل إيراد، وما يعود من ربح عائد للتجارة، وعائدات العمل منفعته وعائدات الدولة: مداخيلها.

والعائد في الاصطلاح الاقتصادي هو: أفضل طريقة القياس الربحية وأداء الإدارة.

يعرف معدل العائد على التعليم بأنه: " الزيادة النسبية في دخل الفرد المتأتي من العمل في سوق تنافسي للعمل، نتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة ". يعتبر حساب معدلات العائد للتعليم شرطاً أساسياً مسبقاً وعلى درجة من الأهمية لعملية التخطيط التعليمي الناجح، ولكل من الأفراد أنفسهم والسلطات المسؤولة عن التعليم، وتعتبر معرفة العوائد من التعليم على درجة من الأهمية لتحديد الطلب على التعليم.

مراحل دراسة عوائد التعليم

قد مرت دراسة عوائد التعليم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: مرحلة التقرير حيث لاحظ المفكرون والمتخصصون فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب، ولقد دفعت هذه الفروق هؤلاء لتقرير وجود آثار وعوائد ايجابية للتعليم في بناء الإنسان.

المرحلة الثانية : مرحلة القياس حيث اعتمد الباحثون على معطيات المرحلة السابقة وحاولوا قياس بعض آثار التعليم في الدخل القومي والفردى وفي جوانب الشخصية المختلفة بعد ذلك، ولا سيما بعد ما تطورت وسائل القياس وتوافرت البيانات اللازمة.

تصنيفات عوائد (مردود) التعليم

تصنف العوائد إلى:

- 1- عوائد استهلاكية وقتية مثال : إعطاء فرصة للآباء للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم إلى المدرسة، أو استمتاع بعض الأطفال بالحياة المدرسية والمعيشية وسط الأقران .
- 2- عوائد رأسمالية طويلة المدى وذات تأثير في حياة الفرد ومستقبله مثل : زيادة القدرة (والإنتاجية) لدى الفرد واكتسابه مهارة أو عادة القراءة البصيرة والاطلاع المفيد .
- 3- عوائد فردية أو شخصية مثل: زيادة دخل الفرد أو استمتاعه بوقت فراغه

تصنيفات عوائد (مردود) التعليم

4- عوائد اجتماعية مثل : زيادة الإنتاج القومي، زيادة الضرائب على الدخل، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة.

5- عوائد مالية مثل: زيادة قدرة الإنسان على الادخار، أو حسن الإنفاق .

6- عوائد غير مالية مثل: زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه، وعلى الابتكار.



التعليم عملية استهلاكية

- ✓ الاستهلاك لغة مصدر استهلك استهلاك المال أي أنفقه.
- ✓ الاستهلاك اصطلاحاً يعرف على أنه النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات خلال فترة معينة. ويعرف أيضاً بأنه: الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل.
- ✓ الاستهلاك في التعليم هو مجموع المبالغ المنفقة على جوانب التعليم المختلفة والخدمات ذات العلاقة بها، لتحقيق أهداف للتعليم وتلبية احتياجات ورغبات الأفراد والمجتمع.

أسباب النظرة الاستهلاكية للتعليم :

1. ينظر الأفراد إلى التعليم على أنه استهلاك لحظي أو آني، دون أن تكون له عائدات مستقبلية بهدف تعظيم المكاسب، وذلك في عدد من الحالات منها: النظرة للطلب على التعليم على أنه استهلاك قد تظهر عند زيادة العمر وقلة الفرص المتاحة للالتحاق بالعمل وزيادة الدخل أو بعد الوصول إلى سن التقاعد.
2. عند ارتفاع مستوى الدخل أو انتماء الفرد لطبقة معينة مرموقة اجتماعياً أو مادياً فقد تعد النظرة إلى التعليم من وجهة نظرهم استهلاكاً لحظياً لاستغلال الوقت و قضاء وقت الفراغ.
3. كذلك نظرة البعض للالتحاق بالتعليم أو الدورات المتعددة أو إكمال التعليم العالي بعد الحصول على الوظيفة نوعاً من الاستهلاك

- 4- عند عدم القدرة على الحصول على المقعد الجامعي أو الحصول عليه بشكل غير مناسب لميول الأفراد ورغباتهم، ومن ثم الالتحاق بالتخصصات غير المطلوبة وإمضاء الوقت في دراستها بعد استهلاكها وليس استثماراً قد يدر عليه عائدات مستقبلية .
- 5- في حالة عدم وضوح الرؤية حول مخرجات التعليم النوعية، وقلة الوعي والإدراك لماهية هذه المخرجات وأهميتها وأنواعها المتجددة مع الزمن ومتطلبات العصر.
- 6- قد تكون لدى بعض الأفراد قدرات ومهارات خاصة واحتياجات يسعى إلى إشباعها من التعليم وتتفق مع ميوله وأهدافه و تأكيد ذاته وتنميتها دون أن تكون لها علاقة بمستقبله أو تكون له عائدات بعيدة المدى، وبالتالي تكون المنفعة لحظية وآنية و استهلاكاً وليس استثماراً.

7- قصر أهمية التعليم على التعرف على التراث الثقافي والحضاري و آخر ما توصلت إليه المعارف والقدرات والقيم الإنسانية، مع تبسيط هذا التراث وتعزيزه وتجديده لمجاراة روح العصر، ونقله إلى الأفراد عن طريق ما يتوفر للتعليم من خبراء ومختصين ، وعزل الجانب النظري عن التطبيقي.

8- انعدام الشعور بالمسؤولية والبحث والتقصي في العائدات المستقبلية.

9- رغبة البعض في الحصول على قدر من التعليم الصحي والديني والثقافي واللغوي والتربوي للاستفادة منه في حالات الضرورة، وليس لغرض استخدام هذه العلوم في أغراض استثمارية وتحسين الدخل.



تكلفة التعليم

الكلفة لغة: ما ينفق على الشيء لتحصيله من جهد أو مال،

وتكلفة المعيشة : قياس نفقات السلع والخدمات التي يحتاجها الناس في المجتمع.

- الكلفة في الاصطلاح الاقتصادي: هي إجمالي الإنفاق اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع أو الخدمات، وتعني جميع النفقات التي تدفعها المؤسسة من أجل ضمان مساهمة عناصر الانتاج في العملية الانتاجية.
- الكلفة في التعليم: هي مقياس لمقدار الإنفاق النقدي وغير النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة، وتعرف بأنها التضحية الاقتصادية التي يتحملها النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية مقابل الحصول على خدمة أو منفعة ضرورية طبقاً للمعايير المقررة ويمكن قياسها في شكل وحدات نقدية.

تكلفة التعليم

وتعرف أيضا بأنها مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع.

فاعلية التكلفة في التعليم :يقصد بفعالية التكلفة تقويم التكلفة بربط النتائج أو المنافع المتحققة بتكاليفها التي يمكن الحصول عليها، وذلك بغرض تحديد التكاليف التي يمكن أن تعطي أفضل النتائج أو المنافع بأقل التكاليف.



أسباب ارتفاع تكلفة التعليم:

1. زيادة أعداد الطلبة وخاصة في مراحله الأولى نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني.
2. تبني مختلف دول العالم مبدأ الزامية ومجانية التعليم في مراحل التعليم الأولى ليس تطبيقاً للدساتير وقوانين التعليم فحسب وإنما أيضاً باعتباره حقاً إنسانياً وضرورة حياتية.
3. طول سنوات الدراسة لعدد كبير من السكان مقابل تزايد التوجه نحو أنواع التعليم الأكثر تكلفة للاهتمام بنوعية التعليم قبل الكم.
4. الاهتمام المتزايد بتحسين نوعية التعليم وتجويد مخرجاته، وما يتطلبه ذلك من تطوير نظم تعليمية حديثة تلبي حاجات الدارسين المتنوعة والمتباينة، وتطوير المناهج التعليمية.



5- تطوير المناهج التعليمية والارتقاء بمستوى أداء المعلمين والإداريين وغيرهم حتى نضمن الحصول على نوعية تعليم جيدة

7- تقليل كثافة الفصول الدراسية بتوفير المباني المدرسية ونموها.

8- تزايد التوجه نحو الاستخدام المكلف لتقنيات التعليم والتعلم، ومصادر التعليم الحديثة مقابل سرعة تقادمها، وبالتالي ضرورة

متابعة الجديد والمستحدث فيها من جهة وزيادة أسعارها عالمياً من جهة ثانية، مع تزايد اعتماد المؤسسات التعليمية عليها

كضرورة للعملية التعليمية التربوية.

تمويل التعليم.



Educational Finance



مفهوم التمويل

التمويل لغة : وتعنى : (مَوَّلَه) قدم له ما يحتاجه من مال .
والمال: كل ما يملكه الفرد أو الجماعة أو عروض تجارة ، أو نقود.

الممول: من ينفق على عمل ما أو شيء .

التمويل اصطلاحاً : مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات لتحقيق
أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية.

ويعرف أيضاً بأنه " تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون
اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض.

مفهوم تمويل التعليم



تمويل التعليم: توفير كافة النفقات والموارد المالية التي تحتاجها العملية التعليمية لتواكب الطلب المتزايد على التعليم والتطور التكنولوجي مما يحقق لمخرجات التعليم أفضل نتائجها.

وكذلك يعرف بأنه توفير الموارد المالية وإنفاقها في التعليم وإدارة الشؤون المالية في المدارس والمعاهد.

وتمويل التعليم هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة ، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة.

إشكالية تمويل التعليم

تعتمد الموارد المالية في مؤسسات التعليم في معظم الدول بشكل أساسي على التمويل الحكومي والذي أصبح لا يفي بمتطلبات ارتفاع نفقات المدارس والجامعات، مع استحالة زيادة المخصصات المالية للجامعات في الموازنة العامة للدولة؛ ويرجع ذلك إلى ما تواجهه هذه الدول من صعوبات اقتصادية ومديونية عالية. مما أثر سلباً على فاعلية التعليم وجودة الخريجين. ومن أسباب تفاقم أزمة التمويل مثل:

* تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، بالإضافة إلى زيادة النمو السكاني بما لا يتناسب مع الموارد المالية، * التراجع الاقتصادي لمعظم الدول. * كذلك سوء إدارة الموارد المادية والمالية لهذه المؤسسات وعدم استثمارها الاستثمار الأمثل.

مصادر تمويل التعليم

وتنقسم مصادر التمويل (التعليم العام والعالي) إلى قسمين هما:

- المصادر الحكومية:

تقوم الحكومات من خلال موازاناتها السنوية برصد مبالغ مالية تنفق على قطاع التعليم، ويعد الإنفاق الحكومي من أهم مصادر تمويل التعليم حيث تلتزم الدولة بتوفير كافة الخدمات التعليمية ضمن الميزانية العامة للدول التي يكفل دستورها حق مجانية التعليم الحكومي لكافة المراحل الدراسية في قانون التعليم العام وتشمل الخدمات التعليمية الجوانب الآتية: إنشاء المباني المدرسية، توفير البيئة التدريسية والإدارية، والوسائل التعليمية الذي أدى إلى تشكيل عبء مالي على الحكومة.

- المصادر غير الحكومية

هو ما يتوفر للنظم التعليمية من موارد مالية أو غير مالية مباشرة ويتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط التعليمية وتسييرها وذلك بسبب عجز الميزانيات الحكومية عن تغطية النفقات اللازمة للتعليم، ومن هذه الموارد :

1- الرسوم الدراسية: وهي ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية من رسوم دراسية من الطلاب مقابل الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها وغالبا ما تكون الرسوم الدراسية قليلة ولا تمثل نسبة كبيرة من نسبة الإتفاق على التعليم.

2- المساعدات الدولية :

وذلك من خلال المنح الدولية إذ تقوم بعض الدول المتقدمة بتقديم منح دراسية لمعظم الدول النامية وتشكل المنح مصدرًا من أهم المصادر في برامج المساعدات التي تقدم في القطاع التعليمي ومن المنظمات التي تمول وتقدم خدمات تعليمية، والبنك الدولي ، المبادرات العالمية للتعليم ، والمانحون من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية .وتتم من خلال آليات استراتيجية وتمويلية وتدعم هذه الآليات نظريا الخطط والاستراتيجيات الإنمائية للبلد المعني بشكل مباشر.

3- القروض :

تعرف القروض بأنها إمداد المنظمة المقترضة برأس المال في مقابل تعويض مالي بفائدة خلال عدد من السنوات ، وقد تصل إلي خمس أو عشر سنوات وقد يكون للقروض مدة محددة بفائدة معينة. وتعد أحد أهم المصادر الهامة لتمويل التعليم

4- مساهمة المؤسسات المجتمعية:

تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تحسين وتطوير التعليم من خلال المشاركة المجتمعية ودعم تمويل التعليم.

5- الكراسي العلمية.

6- الجامعة المنتجة والمدرسة المنتجة.

7- استثمار التعليم المهني في الإنتاج والاستفادة من العائد المالي.

8- الهبات والوقف التعليمي.



خاتمة

تسعى الحكومات ومؤسسات المجتمع المختلفة لزيادة إنفاقهم على التعليم، لتحقيق العائدات المادية التي سَتُجني من التعليم، بغض النظر عن العائدات غير المادية التي تفوق المادية قيمة، ومساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تسعى للتعامل بحكمة وعقلانية مع موارد التعليم البشرية والمادية، وسبل استغلالها الأمثل في ظل العمليات والأساليب الاقتصادية واستخدام معايير الكفاية والإنتاجية للتقليل من التحديات، ورفع فعالية الأداء، وذلك من أجل التصدي للتحديات التي يتعرض لها التعليم اليوم في الوطن العربي وخاصة (تمويل التعليم) تستدعي تدعيم النظرة الاقتصادية والاجتماعية له على انه استثمار حقيقي له عائد وذلك من خلال البحث عن مصادر تمويل ودعم مستمرة.

نتائج المحاضرة الخامسة

المدخل الاقتصادي للتعليم

مفهوم اقتصاديات التعليم

نشوء وتطور اقتصاديات التعليم

مجالات البحث في اقتصاديات التعليم

العائد والاستهلاك والتكلفة في التعليم

تمويل التعليم

كتاب بعنوان العائد من الاستثمار في التعليم ، للكاتب فيصل أحمد بو طيبة نشر عام 2016 ميلادي.
عبدالله بن محمد المالكي اقتصاديات التعليم 2010

<https://www.startimes.com/?t=24455505>

تقرير نشرته وزارة التعليم السعودية بتاريخ 9-7-2018م، بعنوان/ في اقتصاديات التعليم
التعليم ودوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية- دوغان زوير
سهيل الحمدان، اقتصاديات التعليم، تكلفة التعليم وعائداته - الدار السورية الجديدة ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 145
القحطاني، حصة (2018) التعليم بين الاستثمار والاستهلاك (بين التكلفة والعائد) مجلة المعرفة التربوية ، 6(12) 1-24
الكحكي، أسماء محمود (2020) رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر مجلة كلية التربية - جامعة دمياط العدد
75 أكتوبر 2020



الحسين, أحمد (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية

Tagler, Sandra (1997) Educational Policy and Politics of Change, New fetter lane, England.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY
BY EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

THANK YOU!

